الأنباء
الاحد 9 يونيو 2013

يرى البعض أن قرار إحالة من أمضى 30 عاما في الخدمة إلى التقاعد فيه إجحاف بحق شريحة كبيرة من الناس خاصة أن المتضررين الفعليين من هذا القرار يبلغ عددهم الـ 30 ألفا أي بمعدل حوالي 90 ألفا مع أسرهم ما يتطلب من واضعي القرار إجراء دراسات لكافة جوانب هذا القرار وأي قرار يتخذ شرط ألا يتعارض أيضا مع أحكام الدستور وقوانين الخدمة المدنية. غير أن البعض الآخر يرى أن هذا القرار فيه الكثير من الإيجابيات خاصة أنه يتماشى مع السياسات التنموية في البلاد من حيث ضخ الدماء الشابة في القطاعات القيادية ما يساهم في مواكبة هذه القطاعات للتطور الحاصل. ولعرض بعض من وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لهذا القرار نظمت «الأنباء» ندوة حول هذا القرار شارك فيها عضو مجلس الأمة محمد الجبري، والمشرف العام على مجموعة «20/50» للتنمية المجتمعية نورية السداني، ونائب رئيس اتحاد عمال وموظفي الكويت ورئيس نقابة التجارة عجمي المتلقم، ومدير إدارة أصحاب المعاشات في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خالد الفضالة، بالإضافة إلى المحامي حمد الرومي من مكتب المحامي عبدالله الأحمد وفيما يلي تفاصيل ما دار فيها:

كتبت: رندى مرعي

أكدوا ضرورة الاستفادة من أصحاب الخبرات ممن خدموا 30 عاما فهم أعلم بسير العمل وبالمجتمع الكويتي

المشاركون في ندوة «الأنباء» عن «الإحالة للتقاعد»: القرار يحتاج دراسات شاملة ومن إيجابياته جعله اختيارياً وضخه دماءً جديدة

محمد الجبري

نورية السداني

خالد الفضالة

حمد الرومي

اعتبر عضو مجلس الأمة محمد الجبري أن قرار إحالة من لديه 30 سنة خبرة في الوظائف الإشرافية والقيادية إلى التقاعد والذي حصل على موافقة مجلس الوزراء، جيد من ناحية وذو مثالب من ناحية أخرى، مشيرا إلى ما صدر عن مجلس الوزراء في عدم إلزامية هذا القرار للمعنيين بل أن يكون اختياريا الأمر الذي يصب في إيجابيات القرار.

ولكن من سلبيات القانون هو أن خروج أصحاب الخبرات بشكل مفاجئ من وظائفهم يحدث «دربكة» في الجيل الذي يليهم والقيادات التي تأتي بعدهم، غير أنه يتيح المجال والفرصة أمام الشباب والقيادات الصغرى أن تتدرج في وظائفها لمناصب أعلى لذا لا بد من إحداث توازن في هذا القانون بحيث أن يكون فعلا اختياريا.

وفي هذه الحالة يكون القرار تقديريا، وهنا يكون التقدير للوزير أو لأداء الشخص نفسه وعمله وبرنامجه، كما أنه يجب أن يكون هناك في كل وزارة لجان اختيار مشكلة من قبل الوزير والوكلاء وأصحاب الخبرات لتقييم المسؤول نفسه، خاصة أن هناك بعض المسؤولين وصلوا وفق التدرج الوظيفي إلى ما هم عليه ولكن الإنتاجية وقفت لديهم ولم يعودوا قادرين على الإنتاج وبالتالي يكونون قد وصلوا إلى مرحلة التقاعد.

وأن يكون على القياديين في وظائف وخبرات معينة نقل الخبرات إلى الجيل الذي يليهم أما أن يكون هذا القرار بهذا الشكل فهو غير جيد إلا إذا كان هناك استثناءات تسمح لأصحاب الخبرات بأن ينقلوا خبراتهم للجيل الذي يليهم.

وردا على سؤال عما إذا كان أعضاء مجلس الأمة سيدفعون بأن يكون هذا القانون اختياريا، قال الجبري: إذا أردنا التكلم بوضوح فأنا أعتقد أن هذا الكلام لا يمكن أن يتم في ظل وجود المحسوبية والواسطة، لذا لا بد من وجود معايير واضحة لتطبيق هذا القانون.

خطورة القرار على المجتمع

وفي مداخلتها على هذا الموضوع أشارت المشرف العام على مجموعة «20/50» للتنمية المجتمعية نورية السداني إلى خطورة هذا القرار على الرغم من حسن نية من أصدر القرار إلا أنه لم يقم بالدراسة الكاملة حول هذا القرار لمعرفة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والنفسية المترتبة عليه، خاصة أن هناك الآلاف من المواطنين الذين سيسرحون من وظائفهم، شارحة أن معظم هؤلاء ممن بدأوا العمل في السبعينيات وممن خدم آباؤهم هذه الديرة في كافة المهن وبعد كل هذا العطاء سيفتح باب الخروج أمامهم ويتم صرفهم من عملهم.

وإذا كانوا ممن بدأوا العمل في السبعينيات فهم اليوم في عقدهم الخامس أي أنهم لم يصلوا إلى سن التقاعد المتعارف عليه عالميا، كما أنه سيتم إرباكهم ماليا فحتما كلهم أرباب أسر وربما منهم من لديه أبناء مقبلون على الزواج، أو حتى رتبوا حياتهم على أساس الراتب الذي يتقاضونه وربما يكونون مقترضين، أو حتى يساندون أبناءهم في دفع إيجارات منازلهم مثلا. وكل هذه الالتزامات تشير إلى وجود آثار اقتصادية كبيرة على الأسرة حيث ان الراتب قد انخفض هذا عدا الآثار الاجتماعية المرافقة لها.

وشددت السداني على الآثار النفسية التي قد تنتج عن إلزام شخص في الخمسين من عمره مثلا بالجلوس في المنزل، وهنا لا بد من الإشارة إلى ما سيتم صرفه على الصحة جراء ما قد يعاني منه من أمراض.

وأضافت أنه يقال اليوم ان هناك حوالي 40 ألف شاب وشابة بانتظار الوظائف في الخدمة المدنية قائلة ان الدولة هي المسؤولة عنهم، متسائلة عن سبب بقائهم بلا وظائف وهم يعيشون في بلد نفطي ولكن «الشين» هو التمسك به وبتنفيذه والإيجابية الوحيدة التي لمسناها من هذا القرار حتى الآن هو أنه غير إلزامي.

استثناء بعض المهن من القرار

وفي تعليق له على مداخلة السداني قال الجبري ردا على الجانب الفني في القرار انه قام بتقديم قانون تم التصويت عليه في المداولة الأولى والمداولة الثانية بالتعاون مع النائبين أحمد لاري وعسكر العنزي وعدد من النواب وينص في مادته الأولى على «بلوغ سن الـ 65 بالنسبة للكويتيين ولغير الكويتيين، ويستثنى من ذلك أئمة المساجد وخطباؤها ومؤذنوها ومغسلو الموتى والأطباء والمهن الطبية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات والمعاهد التطبيقية الحكومية والباحثون العلميون بمعهد الكويت للأبحاث العلمية، فتنتهي خدمتهم ببلوغ سن الخامسة والسبعين، وذلك وفقا للقواعد والأحكام التي يضعها مجلس الخدمة المدنية.

وعن هذا الحل علقت السداني أنه يتناول الجزء الفني فقط كما أنه جاء من المجلس ولكن المشكلة تكمن في الحكومة التي اتخذت قرارها مجددة تأكيدها على أن الإيجابية الوحيدة فيه هي أنه غير إلزامي.

عدم إلزامية القرار والمحسوبية

الأمر الذي علق عليه نائب رئيس اتحاد عمال وموظفي الكويت ورئيس نقابة التجارة عجمي المتلقم الذي قال عدم ما يستوجب على أصحاب القرار خلق الوظائف الجادة والجيدة لهم.

وقالت السداني ان هذا القرار سيطال موظفين في القسمين الفني والإداري، مشيرة إلى أنه لا يمكن للدولة أن تستغني عن القسم الفني كالمدرسين والفنيين والمهندسين والذين «يا كثرهم» في أجهزة الدولة. أما فيما يتعلق بالقسم الإداري فقد تساءلت السداني عما إذا كانت الدولة قد استعدت لملء الفراغ الذي سيحدثه هذا القرار، وهل ستأتي بعمالة من الخارج لسد هذا الفراغ؟

هذا إلى جانب تفريغ الدولة من الخبرات خاصة أن البلاد تستقطب المشاريع وحتى الخبراء من الخارج على الرغم من أن هذه الخبرات هي أعلم بالمجتمع الكويتي وباحتياجاته، لذا لا يجب الاستغناء عن هذه الخبرات بل على سبيل المثال تحويل مساعد الخبير إلى مستشار كي يستطيع مساعدة من يأتي بعده.

كما أشارت السداني إلى أن هذا القرار يشمل حتى الوافدين الذين قد يسرحون من عملهم وهم أيضا لديهم أسر والتزامات ويعيشون حالة من الاستقرار من خلال وظيفتهم فلا يمكن تسريحهم من عملهم تسريحا فوريا بل يجب أن يعطوا مهلة أقلها عام واحد ليرتب الواحد منهم أموره ويتهيأ لهذه المرحلة من حياته ويكيف نفسه اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا على حد سواء.

وقالت ان هذا القرار فتح المجال أمام الحوارات التي قد تثري جهاز الدولة وطرح هذا القرار ليس «شين» إلزامية القرار ووجود لجنة تقديرية لتحديد التقاعد «فكلنا أهل قرية وكلنا يعرف خيه» ونعلم جيدا أنه سيكون هناك محاصصة ومحسوبية لذا علينا النظر لمصلحة البلد ووضعها فوق أي اعتبار.

ومنذ سنة 70 حتى الآن ونحن نعيش حالات فساد مالي وإداري وخدمات متردية ولا نحمل جميع القياديين المسؤولية في هذا المجال ولكن الآن نتمنى أن يكون هناك إصلاحات جيدة ويتم إحالة من خدم 30 عاما إلى التقاعد، مشيدا بجهود رئيس الاتحاد عبد الرحمن السميط الذي خدم فوق الـ 30 عاما في أكثر من مجال ويحمل أكثر من مسؤولية ولكن من أجل مصلحة البلد نحن مع هذا القرار من أجل ضخ دماء جديدة شابة.

وقال ان اتخاذ الحكومة لأي قرار وتراجعها عنه يدل على فساد الحكومة نفسها وعلى أنها غير جادة في الإصلاح ولكن إذا كانت جادة في الإصلاحات فعليها اتخاذ القرار الذي تلتزم من خلاله بمصلحة البلد وليس بمصلحة أشخاص معينين.

وقال المتلقم انه يجب إعطاء المتقاعد مكافأة تشجيعية أسوة بالقياديين لتلبية حاجاتهم الاجتماعية ومساعدتهم في سد التزاماتهم أو حتى أن ينشئوا مشروعهم الخاص الذي يعملون به بعد تقاعدهم، وإذا كان هناك شخصيات لها دورها الإيجابي يمكن الاستعانة بهم كمستشارين.

مناقضة القرار لقانون الخدمة المدنية

وفي هذا الإطار شرح المحامي حمد الرومي مدى قانونية هذا القرار وقال ان الرأي القانوني هو الذي سيحسم الجدل في هذه المسألة وان العاملين في الحكومة يخضعون لقانون الخدمة المدنية ومن ضمنها المادة (32) والتي تنص على أنه لا يجوز إحالة الكويتي إلى التقاعد أو فصله أو إنهاء خدماته قبل عمر 65، ولكن القرار الإداري الذي صدر عن مجلس الوزراء بإحالة كل من أكمل مدة 30 عاما إلى التقاعد يتعارض مع نص القانون. كما أن القرار الإداري الذي يصدر من جهة الادارة أيا كانت وإن علت، يجب ألا يتعارض مع القوانين والدستور. غير أن هذا القرار يوجد به معارضة صارخة لأحكام قانون الخدمة المدنية.

بالتالي يعتبر هذا القرار في غير محله، لذلك يتعين التراجع عنه التزاما بأحكام القانون والقواعد التي أرستها المحاكم الإدارية.

وقال ان إحالة الموظف إلى التقاعد قبل سن 65 سنة يعتبر استثناء من الأصل الذي حدده النص السابق ومن المتفق عليه فقها وقضاء أن الاستثناء لا يمحو الأصل ولا ينبغي أن يجور عليه. كما أن هناك دعاوى رفعت في المحاكم في هذا الإطار وقضت إلى إرجاع المشمولين بالقرار لرأس عملهم مجددا مع التعويض إن كان له مقتضى.

رجوع الدولة إلى التأمينات في قراراتها

وعن المنظومة التأمينية الاجتماعية تحدث مدير إدارة أصحاب المعاشات في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خالد الفضالة قال انها منظومة تنص عليها الدساتير على أن توفر للمواطن الكويتي معاشا تقاعديا أو دخلا في حالة الشيخوخة والمرض والعجز والوفاة. وتقوم المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على التمويل والتشريع فجميع القرارات التي تتخذها الدولة أو المجلس يجب أن يرجع بها إلى المؤسسة كونها ستتولى هذا المواطن لصرف معاشه التقاعدي ولزوجته وأولاده بعد وفاته.

وقال ان النظام في المؤسسة ليس فقط في الكويت بل في كل دول العالم تعمل هذه المنظومة وفق قوانين وتشريعات متفق عليها بحيث تشجع الدولة على إبقاء المواطنين في العمل. وقال ان هذه الأنظمة وجدت

الجبري: القرار له إيجابياته وسلبياته ومن أبرز الأمور الإيجابية جعله اختيارياً

يجب أن يكون في كل وزارة لجان اختيار مشكلة من قبل الوزير والوكلاء وأصحاب الخبرات لتقييم المسؤولين

قدمت قانوناً بالتعاون مع بعض النواب وتم التصويت عليه بالمداولتين الأولى والثانية يحدد سن الـ 65 لتقاعد الكويتيين والوافدين مع بعض الاستثناءات

السداني: يجب دراسة آثار القرار الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والسياسية وإعطاء الوافد مهلة سنة قبل تسريحه من العمل

على أصحاب القرار خلق الوظائف الجادة والجيدة للشباب والخريجين

القرار سيؤدي إلى تفريغ الدولة من الخبرات التي تحتاج إليها مع استقطاب المشاريع وهم أعلم بالمجتمع الكويتي وباحتياجاته

محمد الجبري وخالد الفضالة وعجمي المتلقم خلال الندوة

سكرتير تحرير شؤون البرلمانيات الزميل حسين الرمضان في نقاش مع نورية السداني وحمد الرومي